وهذا يدفع الشغيلة لتوسيع النضال النقابي في الوحدات الانتاجية والتعليمية والصحية لتجسيد أجور ونظام العمل....الخ.

٢ - ديمقراطيا :

من المنتظر ان يصاغ دستور التعددية السياسية بشكل ضبابي ومؤمن للحريات العامة والمساواة بين المواطنين وقد يعتمد الاسلام كدين رسمي -- كل ذلك في حدود من شأنها ان تخدم صورة ومصلحة السلطة السياسية واستبقاء ثغرات قانونية ليسهل النفاذ منها، فالديمقراطية كمحصلة عامة ستكون شكلية ومنقوصة، اذ ان الدستور ذاته سيأتي تعبيرا عن ارادة اتجاهات معينة، بما لا يعبر عن ارادة كافة الاتجاهات والكفاءات القانونية كما يصعب تصور ان تحتكم العقلية الفردية المتأصلة، وعلى الاقل لعدة سنين، للدستور العام أو أن تتقبل فصل السلطات بحيث تكون السلطة القضائية رقيب على السلطة السياسة، أما الفئوية المستفحلة فهي المهيمنة على كل شيء وأبعد ما تكون عن احترام مبدأ الكيان السياسي. وحتى حق الاضراب والتظاهر والتعبير والنشاط كتجليات للديمقراطية سوف تخضع للمعايير السياسية والطبقية وتدخلات الاسرائيليين، وحينما تتجاوز الحدود المرسومة لن تتردد زعامة الحكم الذاتي عن تحظيرها والغائها تحت يافطة المصلحة الوطنية والامن الوطني والحرص على اقتصاديات البلد....والخ من التخريجات التي تبدع الأنظمة غير الديمقراطية في استخدامها. وقصارى القول ان برجوازيتنا ليست برجوازية أصيلة ويا ليتها كذلك وهي لن تتورع عن توظيف الديمقراطية توظيفا تكتيكيا، مرة لاقناع القوى اليسارية والمستنيرة لتحديد موقعها حيال قضايا معينة ومرة باتجاه معاكس لاسترضاء التيارات المتزمتة سيما بسن تشريعات اجتماعية رجعية.

أما الديمقراطية كنهج حياة فهذا أمر مستبعد وأقصى ما نتوقعه هو شذرات ديمقراطية متأججة في لحظات ليصار الى تكتيم الافواه والقمع في لحظات اخرى سيما اذا تنامت الحركة الجماهيرية المعارضة وتعاظم الفعل الثوري.

٣ - تعليميا وثقافيا واخلاقيا :

يمكن ان نتوقع تنمية لقطاع التعليم بمختلف مستوياته، ولكن علينا ان نتوقع أيضا رفع رسوم ونفقات التعليم العالي بحيث يتكرس لابناء الفئات المقتدرة من جهة وللموالين سياسيا للحكم الذاتي الذين يمكن تغطية أقساطهم من جهة اخرى. وبداهه أنه تجري تعديلات على المنهاج التعليمي بحيث يستجيب لمتطلبات العملية